خطط التنمية المكانية للمحافظات لغاية عام 2020

في ضوء سعي دائرة التنمية الإقليمية والمحلية الى تعزيز الاهتمام بالبعد المكاني للتنمية في العراق من خلال انجاز العديد من الدراسات وخطط التنمية للمحافظات وتحديد مؤشرات للتنمية الإقليمية وللنظام الحضري لتراتب المدن في العراق وفقاً لإمكانيات وميزات التنمية المكانية في المحافظات، من خلال المهام المتعددة للدائرة ومنها :

- الموازنة المكانية لخطط التنمية الوطنية.
- وضع ستراتيجية التنمية الوطنية.
- وضع الأسس والسياسات المتعلقة بالتنمية الحضرية والريفية.
- الدراسات التنموية ذات الطبيعة الإستراتيجية.
- تقييم التصاميم الهيكلية للمحافظات ضمن الإستراتيجية العامة للتنمية الإقليمية ووفق خطة التنمية الوطنية.
- متابعة تنفيذ المخططات الإقليمية وخطط تنمية المحافظات.

وفي ضوء الدستور العراقي المعاصر وقانون وزارة التخطيط الجديد ذات العلاقة بالتخطيط الأقليمي والتنمية وتعزيز اللامركزية ودعم التنمية الاقليمية والمحلية:

أذ أشار الدستور العراقي في المادة (114) الى جملة من الصلاحيات المشتركة بين السلطات الاتحادية وسلطات الإقليم والمحافظات منها: أدارة الكمارك وتنظيم مصادر الطاقة الكهربائية الرئيسية وتوزيعها ورسم السياسة البيئية وسياسات التنمية والتخطيط العام والسياسات الصحية والتربوية ورسم سياسة الموارد المائية الداخلية.

- فيما أشار قانون المحافظات في المادة (7) منه الى اختصاصات مجلس المحافظة وكالاتي:

أ. إصدار التشريعات المحلية والأنظمة والتعليمات لتنظيم الشؤون الإدارية والمالية بما يمكنها من أدارة شؤونها وفق مبدأ اللامركزية الإدارية وبما لا يتعارض مع الدستور والقوانين الاتحادية.

ب. رسم السياسة العامة للمحافظة بالتنسيق مع الوزارات المعنية في مجال تطوير الخطط المتعلقة بالمحافظة.

اذ تسعى دائرة التنمية الاقليمية والمحلية الى دعم التنمية الإقليمية والمحلية من خلال قانون وزارة التخطيط المعاصر الذي يؤكد:

- أعداد وتقويم المشاريع الاستثمارية وخطط التنمية الوطنية المتوسطة والبعيدة المدى بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة والتي من ضمنها الحكومات المحلية في المحافظات.
- تقويم مسيرة التنمية الشاملة والقطاعية والمكانية.
- دعم التنمية الريفية بما يؤمن أدماج الريف العراقي في عملية التنمية الوطنية الشاملة والأرتقاء بالمستوى المعاشي فيه.
- دعم التنمية المحلية وجهود المحافظات في ميدان التنمية بما يؤهلها لتولي مسؤولية التخطيط والتنفيذ لمشاريعها ذات الطبيعة المحلية بكفاءة عالية.
- اتخذت خطوات عملية في هذا الاتجاه من خلال العمل على انجاز خطط التنمية المكانية للمحافظات لغاية عام 2020 بالتعاون مع مجموعة من اساتذة الجامعات من مختلف المحافظات العراقية لتعزيز العمل في الوحدات التخطيطية في المحافظات وبما يضمن :
- نقل الطموحات ورغبات السلطات والسكان المحليين الى وزارة التخطيط بصيغة مشاريع تنمويه وطنية.

- نقل التوجه التنموي المركزي الخاص بكل محافظة الى الجهات المحلية بهدف المساعدة في توجيه المحافظات بالشكل السليم وتحقيق التكامل في مستويات التخطيط الأقليمي والمحلي.
- بناء قاعدة معلومات على مستوى المحافظة. وتشخيص المحددات والإمكانات التنموية والموارد المتاحة والمزايا النسبية للمحافظة. وكل ما يتعلق بالتنمية المحلية على مستوى المحافظة ووحداتها الإدارية.
- اقتراح اتجاهات التنمية على مستوى المحافظة ووحداتها الإدارية آخذين بنظر الاعتبار الإمكانات والمزايا النسبية للمحافظة.
- الحد من ظاهرة ثنائية التنمية المكانية على مستوى العراق وضمن المحافظة الواحدة.
- تحفيز النمو في الريف وتقليل الفوارق التنموية بينه وبين المناطق الحضرية من خلال سياسات التنمية القطاعية وخاصة سياسات التنمية الزراعية والريفية.
- العمل على الحد من الزحف العمراني والعشوائي غير المخطط على الأراضي الزراعية وخاصة المستصلحة منها او التي تقع ضمن البرامج المستقبلية للاستصلاح.
- تبني مبدأ المخططات الأساسية لاستعمالات الأرض في المستقرات الريفية بهدف الاستخدام العقلاني للأرض والمحافظة على الأرض الزراعية.
- تعزيز شبكة النقل في المحافظات بإنشاء طرق عرضية للربط ألشعاعي بين المدن وخاصة المتوسطة والصغيرة.
- تنمية بناء القدرات في مجال تصميم وأعداد إستراتيجيات تنمية مكانية بعيدة المدى معتمدة على الشراكة المعرفية، التنسيق، الحد من الفقر والمناطق العشوائية في حافات المدن، وتحسين اقتصاديات المناطق الريفية، ونوعية الحياة عموما

وتنفيذا للمهمة التي تضطلع بها دائرة التنمية الإقليمية والمحلية في وزارة التخطيط
في تنفيذ ستراتيجية تنمية مكانية ولكافة المحافظات ولما لهذه الدراسة من اهمية كبيرة في عملية التخطيط والتنمية على مستوى المحافظة الواحدة ولغاية عام 2020
حيث تم عقد العديد من الاجتماعات مع رؤساء الاقسام في الدائرة
وتم تقسيم العمل الى عدة مراحل :

ا- التوقيتات الزمنية بتنفيذ كل مرحلة من مراحل المهمة ..

المرحلة الأولى : جمع البيانات على مستوى القطاعات والمحافظات استنادا الى الجداول المرسلة اليهم
المرحلة الثانية : تحليل البيانات على مستوى القطاعات والمحافظات
المرحلة الثالثة : مراجعة وتقييم العمل من قبل الدائرة الفنية
المرحلة الرابعة : طبع وتغليف التقارير
المرحلة الخامسة : تسلم الستراتيجيات من الوحدات التخطيطية في المحافظات الى دائرة التنمية الإقليمية والمحلية (التخطيط المحلي).

2- تسمية مجاميع العمل ومسؤولياتها...حيث تم تشكيل فريق عمل في دائرة التنمية الإقليمية والمحلية وفريق عمل من وحدات التخطيط في المحافظات

أ - تشكيل فرق عمل من قبل مدير وحدة التخطيط والكادر المتواجد فيها وتكون مسؤولياتها تنفيذ ما ورد في الفقرة (ا)
ب- يشكل فريقين للمتابعة من قبل رؤساء الأقسام في الدائرة برئاسة د .جاسم محمد عواد لزيارة كافة المحافظات لغرض متابعة تنفيذ سير العمل ومراحل الانجاز للمهمة وتقديم تقارير فصلية عن مستوى الانجاز وتكون هذه الزيارات شهرية لكل فريق وحسب متطلبات العمل .

ج- تحديد أسلوب ومؤشرات التحليل والأساليب الكمية وغير الكمية ...

لغرض تحديد مؤشرات التحليل الكمي وغيرا لكمي للوحدات التخطيطية ووضع إستراتيجية حتى عام 2020 تم التوجيه بتشكيل لجنه لهذا الغرض من رؤساء الأقسام لغرض تحديد هذه المؤشرات على ان تتماشى مع ماورد في خطة التنمية الوطنية (2010-2014) والمؤشرات الإنمائية الألفية وتنجز خلال شهر من تاريخ التكليف وتقدم للسيد الوكيل الفني مع الاخذ بنظر الاعتبار راي السادة أساتذة الجامعات المتعاقدين لهذا الغرض .

د- دور الدائرة المركزية والمديريات التخطيطية في المحافظات ..

في مجال دور الدائرة المركزية (دائرة التنمية الاقليمية والمحلية)

1. الاشراف والمتابعة المستمرة على الوحدات التخطيطية لانجاز هذه المهمة من خلال الزيارات الميدانية من قبل فريقي العمل المشكلة في الدائرة
2. مراجعة وتقييم الاعمال المنجزة.
3. تدريب كوادر الوحدات التخطيطية على تحليل المؤشرات الكمية وغير الكمية من خلال لجان المتبعة
4. قيام الفرق بمقابلة السادة المحافظين ورئيس مجلس المحافظة ورؤساء الدوائر الرئيسية لبيان أهمية هذه الإستراتيجية وضرورة تفعيلها ودعمها .

- اما مهام الوحدات التخطيطية في المحافظات هو تنفيذ كافة محتويات منهجية العمل المرسله اليهم وبالتنسيق مع الدائرة المركزية

ه- دور مجالس المحافظات والمحافظات ....

يتركز على دعم موظفي التخطيط في المحافظات بما يلي :

1. الايعاز الى كافة الدوائر المركزية والفرعية في الاقضية والنواحي بالتعاون مع موظفي الوحدات التخطيطية في الحصول على البيانات الاحصائية
2. تنسيب عدد من الموظفين الفنيين والمهنيين والذين لهم خبرة في التخطيط والتنمية الى الوحدات التخطيطية القليلة العدد مثل (البصرة / ميسان / القادسية / كركوك)
3. الايعاز من قبل رئيس المجلس في المحافظة الى للجنة التخطيط والمتابعة في المحافظة بتقديم العون والمساعدة الى الوحدات التخطيطية .

و- دور الوزارات الاتحادية ودوائرها الفرعية في المحافظات ...

1. تم توجيه كتاب الى الوزارات كافة معنون الى السادة الوزراء يطلب توجيه دوائرهم المركزية في المحافظات لابداء التسهيلات للوحدات التخطيطية وخاصة وزارة البلديات والاشغال العمة فيما يخص دوائر التخطيط والمتابعة والتخطيط العمراني في كافة المحافظات .
2. تم توجيه كتاب من رئيس الجهاز المركزي للإحصاء الى دوائر الاحصاء في المحافظات لإبداء التسهيلات لكافة الوحدات التخطيطية في المحافظات بتزويد هذه الوحدات بخط انترنت وسوف يتم دعم الوحدات التخطيطية القليلة العدد (الكادر)بايفاد عدد من الموظفين من الوحدات التخطيطية الاخرى والمجاورة لها لفترة مناسبة .

- مشاركة أساتذة الجامعات / من اجل تعزيز العمل في الوحدات التخطيطية ودعم انجاز خطة التنمية المكانية في المحافظات فقد اتخذت اجراءات للتعاقد مع 45 استاذا جامعيا (3 اساتذة لكل وحدة تخطيطية) لتقديم الدعم والاشراف ومساندة فريق العمل في الوحدة التخطيطية لانجاز الخطة مع الاشارة الى التاخير الذي جرى في اجراءات التعاقد نتيجة الروتين الاداري اذ كان من المؤمل ان يباشر الاساتذة اعمالهم في بداية سنه 2011 الا ان مباشرتهم كانت في الربع الاخير من السنة املين ان يتم حث الجهود وتظافرها من اجل انجاز الخطة بافضل صورة رغم الظروف التي تواجهها.

- القيام بعدد من والندوات والاجتماعات الدورية لمتابعة وتقييم الأعمال المنجزة / قامت دائرة التنمية الإقليمية والمحلية بعدد من الاجتماعات الشهرية والندوات مع مدراء الوحدات التخطيطية وبحضور الأساتذة الجامعيين لمتابعة ومناقشة مراحل سير العمل في تنفيذ خطة التنمية المكانية وسبل تعزيزها وتطويرها .
-. قام فريق عمل من دائرة التنمية الإقليمية والمحلية بموجب الأمر الإداري المرقم 10851/3/4 في 2011/6/30 و الأمر الإداري المرقم 11215/3/4 في 2010/7/6 الى محافظات صلاح الدين؛ كركوك؛ ديالى ، لمتابعة سير العمل في الوحدات التخطيطية للفترة من 7/10 - 2011/7/14 .ولتقديم الدعم الفني للوحدات التخطيطية ومناقشة مراحل الإعداد لدراسة سياسات التنمية المكانية في المحافظات لغاية عام 2020، وقد تم في الزيارة الالتقاء بمجموعة من أساتذة الجامعات العراقية الذين لمسنا منهم حرصا واندفاعا للتعاون مع وزارة التخطيط في سبيل دعم الوحدات التخطيطية وبناء قدرات العاملين فيها.
وقد شملت زيارة المتابعة الميدانية ايضا مناقشة عدد من الجوانب الفنية والإدارية المتعلقة بعمل الوحدات التخطيطية

<u>زيارة الوحدة التخطيطية في محافظة صلاح الدين:</u>
اذ تم لقاء الكادر التخطيطي في الوحدة وبحث ما تم انجازه من دراسة التنمية المكانية حيث تم الانتهاء من مرحلة جمع البيانات للقطاعات والانشطة المختلفة الاقتصادية والخدمية ،، وتم عقد لقاء موسع شارك به الاستاذة وهم كل من الدكتور صباح فيحان / دكتوراه في التخطيط الحضري والاقليمي ، والدكتور عبد الرزاق حمد حسين والسيد ياسين مدس جاسم من كلية الادارة والاقتصاد بجامعة تكريت ،، حيث تم مناقشة الخطوات التي يتطلبها العمل في مرحلة التحليل والمراحل اللاحقة للدراسة التنمية المكانية في محافظة صلاح الدين وتحليل الامكانيات التنموية في المحافظة في مختلف القطاعات الزراعية والصناعية والمستقرات البشرية والتنمية الريفية وخدمات البنية التحتية ،، والسبل المثلى لاستثمار الامكانيات والميزات النسبية التي تتميز بها اقضية نواحي محافظة صلاح الدين ومحاور التنمية التي يمكن تفعيلها فمنها محاور التنمية التقليدية وهو محور نهر دجلة الذي يمر بالمحافظة والذي تتركز عليه معظم الانشطة التنموية الى محاور اخرى والانفتاح نحو شرق وغرب المحافظة من خلال تفعيل مقترح طريق المرور السريع رقم 2 الذي يمر شرق المحافظة وتفعيل محور البحيرات الغربية حيث تقع بحيرة الثرثار غرب المحافظة والذي يمكن ان ينعكس ايجابيا في نشر التنمية المكانية في مديات اوسع والتكامل مع المحافظة الاخرى في تحقيق سياسات واهداف التنمية المكانية الوطنية.
كما تم التطرق الى طبيعة النظام الحضري في محافظة صلاح الدين والذي يعد احد الميزات التي تنفرد بها المحافظة حيث انه افضل من باقي المحافظات من ناحية التراتب الهرمي وتوزيع السكان في المستقرات البشرية المختلفة للمحافظة واهمية تعزيز النظام الحضري وتفعيل المراكز التنموية الرئيسية مثل بيجي كقطب صناعي وسامراء كقطب للتنمية السياحية وتكريت كمركز اداري ، مع اقتراح مراكز واقطاب تنموية اخرى في بلد والشرقاط والطوز وتحفيز الاستثمار فيها وفق ما تتميز به من امكانيات نسبية زراعية وصناعية موارد بشرية.
كما تم التركيز على منتسبي وحدة التخطيط بضرورة التنسيق الجاد مع المحافظة ومجلس المحافظة في اعداد خطة التنمية المكانية حتى عام 2020 لأنهم الجهة الأولى المستفيدة من تنفيذ هذه الإستراتجية.

<u>زيارة الوحدة التخطيطية في محافظة كركوك</u>
وفي زيارتنا الى هذه المحافظة تم اللقاء ايضا بمسؤول الوحدة التخطيطية وكادرها والاستاذة الجامعيين الذي تم الاتفاق معهم على المساهمة في دعم عمل الوحدة التخطيطية في انجاز دراسة التنمية المكانية لمحافظة كركوك لغاية عام 2020 ، وهم كل من الدكتور زين العابدين علي / دكتوراه في التخطيط الحضري

والاقليمي، والدكتور سعد فرحان صالح / دكتوراه في الهندسة المدنية ومساعد رئيس جامعة كركوك، والدكتور برهان عثمان حسين/ دكتوراه في الاقتصاد بجامعة كركوك.
وتم مناقشة ما تتميز به المحافظة من امكانيات كبيرة كحقول النفط ، والزراعة ، فضلا عن الامكانيات الاخرى في المحافظة كصناعة السمنت ،، كما تم مناقشة طبيعة هذه الامكانات وكيفية توظيف ما تم جمعه من بيانات للمراحل اللاحقة من عملية التحليل وما تليها من اقتراح بدائل وسياسات للتنيمة في المحافظة ،، كما تم الاشارة الى اهمية تعزيز التنيمة الريفية في المحافظة والسعي الى نشر التنيمة المكانية بما يحقق العدالة الاجتماعية في الخدمات الاساسية والكفاءة الاقتصادية للمشرواعات المقترحة وفي الميزات النسبية لكل قضاء وناحية من وحدات محافظة كركوك الادارية.

زيارة لوحدة التخطيطية في محافظة ديالى:
كان فريق العمل على تواصل دائم مع السيد مسؤول الوحدة التخطيطية للقاء الاساتذة الجامعيين في محافظة ديالى ومنتسبي الوحدة التخطيطية ونظر للظرف الامني الخاص الذي كان في المحافظة اثناء الزيارة لم نستطع اللقاء بهم في بعقوبة وتم اللقاء في بغداد مع الدكتور مضر / دكتوراه جغرافية ، ومع مسؤول الوحدة وتم خلال اللقاء مناقشة الاساليب التحليلة التي سيتم اعتمادها في تحليل البيانات الخاصة بمحافظة ديالى في اقضيتها ونواحيها المتعددة في الريف والحضر وصولا الى استخلاص اهم البدائل الممكنة للتنمية المكانية والسياسات التي يمكن اقتراحها للتنمية لغاية عام 2020 .
أوفد فريق اخر بموجب الأمر الاداري ذي العدد 10889/3/4/3235 في 2011/6/30
الى محافظات الانبار؛ بابل؛ كربلاء؛ النجف؛ والديوانية وذلك للوقوف على سير العمل
في الوحدات التخطيطة في هذة المحافظات هذا وبالامكان تلخيص عملية المتابعة الميداينة لهذه المحافظة من خلال محورين رئيسين هما:-

1 -المحور الفني

تناول المحور شرح لاهمية واهداف التنمية المكانية وأبعادها المختلفة ومنها عملية خطط تنمية المحافظات لغاية عام 2020 ومدى انعكاساتها المستقبلية على عملية التنمية في المحافظات وكان ذلك من خلال الاجتماع بكوادر الوحدات التخطيطية وأساتذة الجامعة في كل محافظة اضافة الى مناقشة مراحل العمل بشكل عام بالوحدات التخطيطية ومنها مرحلة جمع البيانات التي تتطلبها عملية خطط تنمية المحافظات بشكل خاص حيث تبين ومن خلال التدقيق للبيانات الاتي:-

- تبين من البيانات المجمعة حسب القطاعات التي جاءت بالمنهجية بأن هناك بيانات لبعض القطاعات ليست على مستوى الوحدة الادارية بل على مستوى اجمالي المحافظة فعلية تم التوجيه بتوحيدها على مستوى الوحدات الاداريه

- هناك بيانات في بعض المحافظات لغاية عام 2010 ولكنها ليست كسلسلة زمنية ففي هذة الحالة تم التوجيه بعمل تقديرات (اسقاطات) مستقبلية لهذه البيانات ولغاية عام 2020

- ظهر بأن البيانات المتعلقة بقطاع السكان هي اغلبها عبارة عن تقديرات الجهاز المركزي للاحصاء (دائرة احصاء السكان والقوى العاملة) والمستندة على سكان الاساس لسنة 1997 والاخرى على بطاقة التموينة ولغرض توحيد مثل هذه التقديرات فاضافة الى المخاطبات السابقة مع الجهاز المركزي

للاحصاء تم بتاريخ2011/7/12 توجية مذكرة الى الجهاز المركزي للاحصاء (السيد رئيس الجهاز المركزي)لغرض تزويدنا بتقديرات حديثة لغاية عام 2030 حسب الوحدة الاداريه لكل محافظة والتي من المؤمل ان تستلمها في حالة موافقة السيد رئيس الجهاز على ذلك وخلال الايام القادمة ومن ثم توزع وحسب كل محافظة لغرض اعتمادها في خطط التنمية للمحافظات.

2 -المحور الاداري

ان اهم ما تناوله هذا المحور....

- توضيح آلية مشاركة أساتذة الجامعة في عملية التحليل التي تتطلبها خطط تنمية المحافظات لغاية عام 2020.
- مناقشة الاحتياجات الادارية والمالية وكذلك مكان عمل الشعب التخطيطية حيث تم التوجيه حسب السياقات المعول بها في الوزارة .
- توضيح الأمور المتعلقة بكوادر الشعب التخطيطية وتلك المتعلقة بالإيفاد والترقية والعلاوة والقدم والتشكرات والورش والدورات التدريبية داخل وخاج العراق وكذلك حسب السياقات والتوجيهات الاخيرة للوزارة .
- تم التاكيد على ضرورة الالتزام التام بأوقات الدوام الرسمي لغرض انجاز كافة الإعمال والبرامج المناطة بالشعب التخطيطية ذلك حسب توقيتاتها الزمنية
- ضرورة الالتزام التام بمنهاج متابعة المشاريع وذلك من خلال التنسيق مع الدوائر ذات العلاقة بالمحافظة والدوائر القطاعية في مركز الوزارة

جـ- اهم مخرجات عملية المتابعة

لقد افرزت عملية المتابعة الميدانية الأمور الاتية :-

- لاتزال قسم من الشعب التخطيطية بالمحافظات تشكو من عدم اخذ مكانتها المطلوبة من بين دوائر المحافظة وهذ بطبيعة الحال يتوقف على مدى الجهود والامكانات التي تبذلها الشعب التخطيطية من خلال عملية التفاعل مع دوائر المحافظة .
- استمرار ضعف التعاون من قبل بعض دوائر المحافظة مع الشعب التخطيطية وظهر هذا بشكل واضح من خلال عملية جمع البيانات التي تتطلبها مهمة خطط تنمية المحافظات.
- عدم امكانية الوحدات التخطيطية من ممارسة اعمالها وبالشكل المطلوب وذلك لعدم توفر المكان المناسب لها.

يمكننا القول بان عملية مشاركة اساتذة الجامعة في عملية تحليل ستؤدي حتما الى الخروج بصيغة اكثر قبولا لخطط التنمية اضافة الى ان العملية ستؤدي الى زيادة كفاءة الاداء في التحليل لكوادر هذه الشعب من جهة اخرى والتي ستنعكس مستقبلا على الشعب التخطيطية في تحملها المسؤولية لانجاز الكثير من الدراسات التنموية والتي ستتطلبها المحافظات مستقبلا ، وسنقوم بعون الله اضافة الى الزيارات الميدانية التي تقوم بها حاليا المجموعة الثانية للفترة من 10- 7/14/ 2011 سيتم زيارة المحافظات الجنوبية واسط ، ميسان ، البصرة ، ذي قار ، المثنى وبطبيعة الحال عند الانتهاء من الزيارات الميدانية لكافة الشعب التخطيطية في المحافظات حتما ستكون الصورة اكثر وضوحا وتكاملا.